مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية / جامعة قطر
Ibn Khaldon Center for Humanities and Social Sciences/ Qatar University

نافـــذة مـركز ابـن خلـــدون على السياسة

سبتمبر 2021

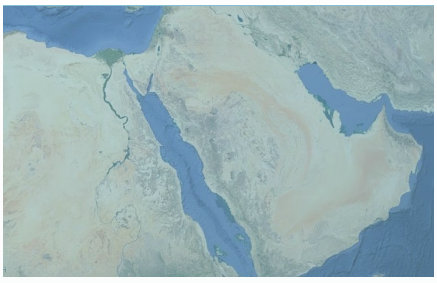

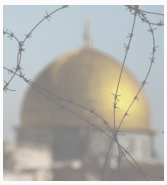

نافذة علمية شهرية تصدر عن مركز
ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المحتوى

مفاهيم
القوّة السيبرانيّة

نظريات
القوّة السيبرانيّة

قراءة
العلاقات التركية–الإماراتية

دراسات
السِجال حول الدور العسكري الأمريكي في الخليج

ندوة علميِّة
عودة طالبان: الحسابات الإقليمية لباكستان وإيران وتركيا

نافـذة مـركز ابـن خلـدون على السياسة

للاقتراحات والمساهمات:
lbnkhaldon@qu.edu.qa

مفاهيم

القوّة السيبرانيّة

لا يُعدُّ مفهوم القوّة -بالاستناد إلى الموارد المعلوماتيّة- جديدًا، لكنّ مفهوم "القوّة السيبرانيّة" مفهوم جديد وصاعد. وبالنظر إلى التطورات التي حصلت خلال العقدين الماضيين، وبالتحديد فيما يتعلق بـ"المجال السيبراني" واستخدامه بشكل متزايد لشن هجمات سيبرانيّة، حَظِيَ المفهوم باهتمام كبير لدى العلماء والباحثين في حقول مختلفة، بالإضافة إلى الخبراء والعسكريين. وتعتمد القوّة التقليدية على السياق في حين أنّ القوة السيبرانيّة تعتمد على الخصائص المرتبطة بالفضاء السيبراني. وبسبب جِدّة مصطلح "القوة السيبرانية" لا يزال تعريفه مفتوحًا على الاجتهادات.

وقد عرَّف الدكتور دانييل كويهل القوة السيبرانية بأنها "القدرة على استخدام المجال السيبراني لإنشاء أفضليّة -لصالح الجهة المعنيّة-، والتأثير على الأحداث في بيئات عملياتيّة مختلفة، وعبر أدوات القوّة المختلفة"، وهذا تعريف عام للمفهوم؛ لذا طرح آخرون تعريفاتٍ أكثر ضبطًا ودقَّة، منها: أن القوّة السيبرانيّة تعني قدرة الوحدة المُنَظَّمة على توظيف التكنولوجيا للمراقبة والاستغلال والتخريب والإكراه في النزاعات الدولية. ووفقًا لرالف لانجنر، وهو خبير معروف في المجال السيبراني، فإنَّ "الوحدة التي تتمتّع بالقوّة السيبرانيّة يمكنها الانخراط في مجموعة كبيرة من الإجراءات، كاستغلال الدول الأخرى وتقويضها اقتصاديًا، وجمع المعلومات الاستخباراتية السياسية والعسكرية عنها بشكل أكثر كفاءة من التجسس، في مرحلة ما قبل الرقمنة، والتدخل في الخطاب السياسي الأجنبي عبر الإنترنت، وتحطيم قدرات العدو القتالية، وتخريب البنية التحتيّة الأساسيّة الحسّاسة والصناعية، بل وحتى التسبب بخسائر بشرية كبيرة. ولا يخفى أنه يمكن للدول التي تمتلك هذه القوة أن تقوم بكل هذه الأعمال دون أن تبدأ في نشر قوات عسكرية، أو حتى أفراد بشرية".

وبغض النظر عن طبيعة التعريفات التي طُرحت حتى الآن عن مفهوم "القوّة السيبرانية"، وهي كثيرة، فإن العامل المشترك بينها هو: ارتباط المفهوم -بالضرورة- بالمجال السيبراني وخصائصه. وهذا يعني أنّه من الصعوبة بمكان تحديد هذا المفهوم، ما لم يُحدَّد المجال السيبراني الخاضع بدوره لتجاذبات التعريف؛ نظرًا لاتساع مداه بشكل مستمر.

نظريات

نظريّة القوّة السيبرانيّة

قبل حوالي عقد ونيّف من الزمن، حاول ستوارت ستار تطوير "نظريّة للقوّة السيبرانيّة"، وقدّم نظريّة أوّلية تتضمّن خمسة مجالات رئيسة، وهي: البناء على ما تمّ التوصل إليه من تعريفات بخصوص القوّة السيبرانيّة، إعطاء النقاش بنية هيكليّة عن طريق تصنيف العناصر الرئيسة للنظريّة، شرح العناصر الموجودة داخل الفئات، وتقديم أطر عمل رئيسة. بالإضافة إلى محاولة توقع الاتجاهات والأنشطة الرئيسة.

ورغم هذه الجهود، فإن هناك اعترافًا بضرورة الحاجة إلى مزيد من الإسهامات في هذا السياق؛ لتطوير نظرية مرتبطة بالقوة السيبرانيّة. وقد ذهب بعض الباحثين إلى ضرورة التركيز على نمط "دراسة حالة"، باعتبار أنّ الدراسات في هذا المجال -لاسيما في العلوم الاجتماعية- يمكنها أن تكون مصدرًا مفيدًا لإنشاء أو تطوير أو اختبار نظرية جديدة، خاصّة أنّ الدراسات الكيفيّة تُمكّن الباحثين من معرفة تعقيدات الظاهرة موضوع الدراسة. ويُلاحَظ أن عددًا من الدراسات الإسرائيلية عن نظرية القوّة السيبرانيّة ذهبت في هذا الاتجاه بالتحديد.

ويرى الباحثون ضرورة تطوير هذه المحاولات لتوفير نظرية متماسكة ومتكاملة للقوّة السيبرانيّة، بحيث تصف، وتشرح، وتتنبّأ بالطريقة المثلى التي يجب أن تُستخدَم فيها القوّة السيبرانية؛ لدعم المصالح القومية والأمنية للدولة المعنية، على أن تأخذ النظرية بعين الاعتبار زيادة استخدام الدولة المعنية للمجال السيبراني، واعتماد أمنها القومي على القدرات الإلكترونية من الناحية التجارية والعسكرية. بالإضافة إلى مدى استخدام الجهات المنافسة والمجموعات غير الحكومية للفضاء الإلكتروني، والتحديات التي يفرضها العمل المتزايد في المجال السيبراني، والبيئة الاستراتيجية المتغيرة.

قضايا

قراءة عامة لأحداث شهر مايو 2021

العلاقات التركية–الإماراتية

تشهد العلاقات التركية-الإماراتية تطوّرات إيجابية مؤخرًا، وذلك في مقابل التحوُّلات الجارية في المنطقة على أكثر من صعيد. وقد أجرى كلٌ من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد محادثة نادرة في نهاية الشهر الماضي، تناوَلا خلالها العلاقات الثنائية والقضايا الإقليمية. وبحسب وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية (وام)،استعرض الزعيمان "آفاق تعزيز العلاقات بين البلدين بما يخدم مصالحهما المشتركة وشعبيهما".

وفي تغريدة، وصف أنور قرقاش، المستشار الرئاسي الإماراتي، المكالمة الهاتفية بأنها "إيجابية للغاية وودودة"، مبررًا انعطاف بلاده الحاد. وأشار قرقاش إلى أن الدعوة استندت إلى "مرحلة جديدة تسعى فيها الإمارات إلى بناء الجسور، وتعظيم القواسم المشتركة، والعمل مع الأصدقاء والإخوة؛ لضمان عقود من الاستقرار الإقليمي والازدهار للجميع".

وقبل أيام قليلة من المكالمة الهاتفية بين قادة البلدين، قام مستشار الأمن القومي الإماراتي، الشيخ طحنون بن زايد، بزيارة غير مسبوقة إلى أنقرة للقاء أردوغان. وقال الرئيس التركي في وقت لاحق: إنهم ناقشوا "الاستثمارات الجادة" للإمارات في تركيا، مما دفع البعض إلى التساؤل عن سبب بحثهم في الشؤون المالية بدلًا من الأمن.

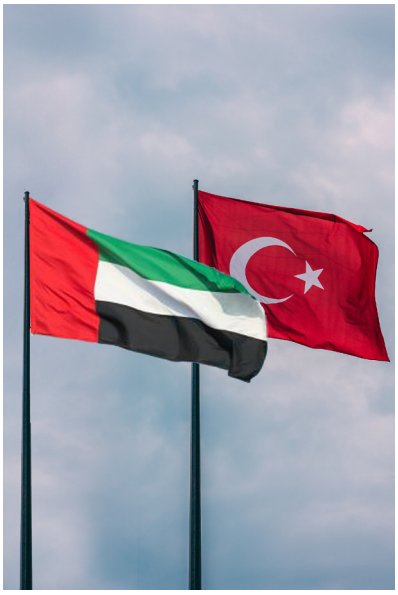

وفي التاسع من سبتمبر، أفادت وكالة رويترز أن شركة أرامكس للتوصيل السريع المدرجة في بورصة دبي تدرس صفقة بمقدار نصف مليار دولار؛ لشراء شركة MNG Kargo التركية لخدمات التوصيل، علمًا بأن أرامكس مملوكة جزئياً لمستثمر حكومة أبوظبي ADQ، وهي واحدة من أكبر الشركات القابضة التي يرأسها الشيخ طحنون بن زايد آل نهيان في الإمارات العربية المتحدة. ووفقًا لمؤسسة SWF العالمية، تقدر قيمة ADQ بنحو 110 مليار دولار.

في أعقاب الأزمة القطرية-الخليجية، انخفض حجم التجارة الثنائية بين تركيا والإمارات العربية المتحدة، من حوالي 15 مليار دولار في عام 2017 إلى حوالي 7 مليارات دولار في عام 2018، وكان أحد الأسباب الرئيسة لهذا الانخفاض دعم أنقرة للدوحة، ويبلغ حجم التجارة الحالي قرابة 8.5 مليار دولار، مع 2.7 مليار دولار تقريبًا في الميزان التجاري لصالح أبو ظبي. ومن الواضح أن هناك مجالًا لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين تركيا والإمارات إلى مستويات ما قبل الأزمة الخليجية. ومع أنّ العامل الاقتصادي قد يخفّف من التوتر بين الطرفين، ويساعد على تطبيع العلاقات، غير أن ضمان تغيير السياسات بين الطرفين بشكل استراتيجي تبقى خاضعة لاختبار الوقت.

السِجال حول الدور العسكري الأمريكي في الخليج

نشر معهد دول الخليج العربية في واشنطن ورقة موجزة لحسين إبش، تحدّث فيها عن السِّجال الدائر حول الدور العسكري الأمريكي في الخليج. وأشار المعهد إلى أن الورقة تأتي ضمن سلسلة النشاطات -التحليلات المكتوبة والنقاشات مع الباحثين والخبراء- التي يسعى المركز لتنفيذها حول تطوير الوجود العسكري الأمريكي في الخليج، وذلك من أجل المساعدة في تأطير نقاش أكبر، واستكشاف خيارات إعادة هيكلة أهداف سياسة الولايات المتحدة والوجود العسكري في المنطقة، والبحث عن أفكار بناءة لمقاربة عملية، أكثر واقعية وفاعلية، لإعادة تشكيل وجود القوات الأمريكية في المنطقة.

وتشير الورقة إلى أن البنية الأمنية الراسخة في الخليج منذ فترة طويلة تتعرض لضغوط، على الرغم من أنها أثبتت مرارًا وتكرارًا أهميتها في المساعدة على ضمان التدفق الحر للنفط، والتجارة في الممرات البحرية الحيوية، ومكافحة القرصنة والتهريب، وتعزيز الأمن البحري. وتؤكّد الورقة على أنّه لضبط وضع القوات العسكرية، بشكل فعال، قد يكون من الضروري تعديل التوقعات داخل الولايات المتحدة، ولدى شركائها أيضًا.

يحتاج التشكيل الحالي للوجود العسكري الأمريكي الرئيسي في المنطقة، والمتركز بشكل كبير في دول الخليج العربية، إلى تقييم دقيق، وتتضمن النتيجة التلقائية المهمة الأخذ بعين الاعتبار الشكل الذي قد يبدو عليه المشهد السياسي والاستراتيجي بعد أي تعديلات محتملة، ولا شكَّ أن الفراغ هو أحد هذه النتائج، ودعوة روسيا أو غيرها من المنافسين العالميين أو الإقليميين للولايات المتحدة لملء هذا الفراغ ستكون مصدرَ قلقٍ كبير؛ لذلك، يبقى الوجود الأمريكي في الخليج حاسمًا لكل من واشنطن وشركائها. لكن من أجل جعله أكثر فاعلية واستدامة، فإن الأمر يتطلب مقاربة جديدة للأمن الإقليمي. وهناك حاجة إلى توازن أكثر دقة بين المبادرات الدبلوماسية، أو حتى التجارية، أو القطاع الخاص، والقوة التقليدية الصارمة، مع الاحتفاظ بخيار عسكري قوي لتوطيد النفوذ، والملاذ الأخير إذا لزم الأمر.

ندوة علمية

عودة طالبان: الحسابات الإقليمية لباكستان وإيران وتركيا

أقام مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية يوم الإثنين الموافق 13 سبتمبر 2021 ندوة علميّة، استضاف فيها عددًا من الأكاديميين والمتخصصين في المجال، وذلك لمناقشة تأثير التطورات الأخيرة في أفغانستان، وصعود حركة طالبان، على عدد من الدول الإقليمية.

حملت الندوة التي أدارها الدكتور علي باكير، الأستاذ الباحث المساعد في مركز إبن خلدون، عنوان "عودة طالبان: الحسابات الإقليمية لباكستان وإيران وتركيا"، وشارك فيها كل من الدكتور عبد الرسول ديفسالار، المدير المشارك للمبادرة الأمنية في برنامج اتجاهات الشرق الأوسط في الجامعة الأوروبية في إيطاليا، والدكتور زاهد أحمد من معهد ألفرد ديكن للبحث في جامعة ديكن في أستراليا، والأستاذ يوسف إرم كبير محللي شبكة "TRT-World" الإنجليزية في تركيا.

ناقش المشاركون خلال الندوة تصوّرات كل من باكستان، وإيران، وتركيا عن الانسحاب الأمريكي، وعمّا إذا كان يشكل فرصة أو تحدٍّ لهذه البلدان، كما ركّزوا على شرح طبيعة علاقة الحكومات في هذه البلدان بحركة طالبان، ومصالح كل منها في أفغانستان، وتوقُّعات وتطلّعات هذه الدول للمرحلة المقبلة. وتطرّقت الندوة كذلك إلى موضوع اللاجئين، والمساعدات الإنسانية، وتأمين مطار كابل، والتفاعلات الدولية في الملف. وأكّد المشاركون أن الأولوية في الوقت الراهن: تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان. كما أكّدوا على أهمية موقع أفغانستان ودورها، لاسيما كحلقة واصلة بين الشرق والغرب، في مشروع الصين "الحزام والطريق"، وعلى أهمية ما تحوي أفغانستان من موارد طبيعية، وكذلك جغرافيتها من ممرّات حيوية واستراتيجية للتجارية الإقليمية.

ذكر الدكتور ديفسالار أن علاقة إيران مع حركة طالبان كانت صعبة للغاية، ومرّت بمراحل مختلفة؛ من الصدام إلى الاستخدام، إلى التعاون، مشيرًا إلى أن إيران رأت، في مرحلة ما، مصلحتها في استخدام طالبان ضد القوات الأمريكية، وأن الموقف الحالي للحكومة الإيرانية الذي يميل إلى التعاون مع الحركة، وتجنّب الصدام معها، إنما ينبع من التغير الذي جرى على الأرض، والتحوُّل في ميزان القوى داخل أفغانستان لصالح طالبان. كما أكّد ديفسالار أن هذا التعاون يأخذ بعين الاعتبار مصالح إيران وأمنها القومي، وأن صياغة العلاقة مع طالبان ترتبط بالأمن القومي، وأن هناك ثمنًا لعدم التعاون أو عدم التجاوب مع طالبان على حد قوله.

أمّا الأستاذ يوسف إرم، فقد رأى أن عدم وجود علاقات عميقة أو متينة بين الحكومة التركية وحركة طالبان ليست عائقًا أمام تطوير أي نوع من أنواع التعاون بينهما، مشيرًا إلى أن ممثلين عن الطرفين عقدا اجتماعًا مطوّلًا في مطار كابل، وأنّه لن يكون الاجتماع الأخير بينهما. وأوضح إرم أنه من الطبيعي أن تكون الدول المباشرة جغرافيًا أكثر تواصلًا مع طالبان، غير أن تركيا لديها وسيلتها من خلال الأصدقاء في باكستان وقطر لإيصال الرسائل الضرورية

د. علي باكير

د. زاهد أحمد

أ. يوسف إرم

د. عبد الرسول ديفسالار

إلى طالبان والاستمرار في المسار الدبلوماسي. كما لفت إرم النظر إلى أن دور تركيا في أفغانستان سيتغير؛ لأنه لن يكون ضمن تحالف غربي، وإنما سيعبّر عن دور مستقل، لكنّه يبقى، في جميع الأحوال، دورًا غير عسكري.

وأشار الدكتور زاهد أحمد إلى أن العلاقة بين باكستان وطالبان قائمة، لكن ليس بالشكل الذي كانت عليه من قبل، حيث إن إسلام أباد تفتقد الآن بعض أوراق الضغط التي كانت تمتلكها سابقًا، وتستخدمها للتأثير على الحركة، منها: استضافة قادة طالبان وعائلاتهم في باكستان. ولفت الدكتور أحمد النظر إلى أن طالبان لا تساعد باكستان كثيرًا عندما تبدو بشكل أحادي أو متشدد، مؤكدًا أن إسلام أباد تحاول الحصول على دعم دولي لطالبان. كما أنها تحاول الضغط على طالبان لتحقيق تمثيل الأقليات والنساء في الحكومة، ولم يحصل هذا الأمر حتى الآن.

وأجمع المشاركون على أنه لن يكون هناك اعتراف بحكومة مستقبلية، ما لم تلبِّ حركة طالبان بعض الشروط الدولية المتعلقة بهذا الموضوع. ومن جانبه قال إرم: إن شروط تركيا لا تختلف بالضرورة عن شروط المجتمع الدولي، وهو أن تكون هناك حكومة جامعة وممثلة للتنوع الأفغاني، وتضم أوزبك وطاجيك والهزارا، وأن تكون هناك حقوق أوسع للنساء ومشاركة سياسية أكبر، مشيرًا إلى أنه لا يرى مانعًا من الاعتراف بأي حكومة قادمة تستوفي بعض أو كل هذه الشروط. وفي موضوع اللاجئين قال إرم: إن تركيا تريد أن تحقّق الأمن والاستقرار في أفغانستان؛ لكي يسهل عودة اللاجئين إليها، باعتبار أنّ هذا هو الحل الفعّال، وليس إقامة الجدار وإغلاق الحدود.

بدوره أكَّد الدكتور ديفسالار على أن إيران ترى أيضًا ضرورة تمثيل الأقليات، باعتباره عنصرًا هامًا لها. أمّا الدكتور أحمد فأشار إلى أولوية باكستان كانت توفير حكومة غير معادية لها في أفغانستان، وأن هذا تحقق، لافتًا النظر إلى أن باكستان مهتمّة بتحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، وأن أحد أسبابه مشروع الحزام والطريق الصيني، وموضوع عودة اللاجئين وتأمين الحدود.

وفي نهاية الندوة، اقترح المشاركون إمكانية إنشاء منصة تضم مجموعة صغيرة من الدول المعنية مباشرة بالملف الأفغاني، تسعى لمعالجة الملفات الحساسة في أفغانستان بشكل فعّال، دون أن يلغي ذلك الاتصالات الثنائية للدول مع حركة طالبان. كما أكَّد المشاركون على العلاقة الطيبة التي تجمع بلدانهم بدولة قطر، وأشادوا بالانخراط الإيجابي للدوحة في الملف الأفغاني وعملية السلام لافتين النظر إلى ظهور قطر كلاعب محوري يتمتع بدبلوماسية فعالة ومصداقية في هذا الدور، ومشيرين في نفس الوقت إلى وجود توقُّعات حول ما تستطيع الدوحة تقديمه في الملف الأفغاني، لا سيما في ظل عدم قدرة الدول الكبرى مثل الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي على الانخراط المباشر فيه.

أقيمت الندوة على منصّة (WebEx) الإلكترونية باللغة الانكليزية، وقد وفِّرت ترجمة فورية لها إلى اللغة العربية، واستمرت لمدة ساعتين، وسط تفاعل الحضور مع القضايا التي نوقشت في الندوة، وأجاب المشاركون خلالها عن بعض أسئلة الحضور واستفساراتهم.